الأنباء
الاربعاء 2 ديسمبر 2015

الشيخ محمد العبدالله والشيخة عايدة سالم العلي خلال افتتاح المعرض المصاحب للمؤتمر

الشيخ محمد العبدالله والشيخة عايدة سالم العلي والشيخ عبدالله سالم العلي وم.سالم الاذينة وعبداللطيف السريع في مقدمة الحضور

العبدالله متفقدا المشروعات المشاركة في الملتقى (محمد خلوصي)

العبدالله افتتح "الملتقى العالمي للمعلوماتية 2015" ممثلاً لصاحب السمو الأمير

الكويت مركز عالمي للمعلوماتية والإبداع الرقمي

دارين العلي

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبدالله انه شرف عظيم ان تصبح الكويت على خارطة الدول المؤثرة في عالم المعلوماتية، من خلال مؤتمر المعلوماتية الذي تنظمه جائزة سمو الشيخ سالم العلي، لافتا الى ان ما هو موجود في المعرض المصاحب للمؤتمر من ابتكارات وطنية امر يثلج الصدر، وكذلك التجمع الغفير للابتكارات المعلوماتية التي حصلت على جوائز عالمية تعد خير دليل على استقطاب الكويت الأفكار الرائدة والابتكارات.

كلام العبدالله جاء خلال تصريح له على هامش تمثيله صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد في افتتاح «الملتقى العالمي للمعلوماتية 2015» بعنوان «مقومات نجاح المشاريع الرقمية في الاقتصاد المعرفي»، الذي نظمته جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية، بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الدولة لشؤون الشباب بمشاركة مبادرين وأصحاب مشاريع رقمية من مختلف دول العالم.

وقال العبدالله خلال كلمته في حفل الافتتاح: يكتسب الملتقى العالمي للمعلوماتية 2015 أهمية كبيرة بانعقاده في وقت تشتد فيه المنافسة في الاقتصاد المعرفي حيث أخذ يتبوأ مكانة مرموقة في العالم المعاصر وحقق إنجازات أثبتت حضورها في السوق العالمية، لافتا الى ان انعقاد الملتقى يأتي تلبية لرؤية صاحب السمو في دعم المبادرات الشبابية وتطوير المشروعات الرقمية الواعدة، مبينا ان الملتقى يصبو إلى بناء بيئة أعمال تنمي وتطور من القدرات المؤسسية والمهارات البشرية.

وأضاف، ان الملتقى يواكب ما توصلت إليه المجتمعات المتقدمة ويرتقي بمستوى الإبداع والابتكار وهو محل اهتمام الحكومة وعنايتها برئاسة سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك التي تعمل دائما على دعمه وتشجيعه من أجل تحقيق غد أفضل.

الشمري: الملتقى بمنزلة منصة تشاركية لمختلف القطاعات الحكومية والخاصة

جائزة المعلوماتية تبوأت الترتيب الأول بين الجوائز التي تعمل بمجالها في العالم العربي

عايدة السالم: النسخة المقبلة من المؤتمر ستكون أشمل وستشهد مشاركات أوسع

المبادر البحريني محمد انور يتحدث عن مشروعه الرقمي

الشيخة عايدة سالم العلي تتوسط الشيخ عبدالله سالم العلي والشيخ خالد صباح الخالد

وبدوره قال رئيس اللجنة المنظمة للملتقى م.بسام الشمري، ان الملتقى جاء ليكون بمنزلة منصة تشاركية لمختلف القطاعات الحكومية والخاصة والجهات التعليمية لخلق نظام معرفي وتوحيد المبادرات المتنوعة تحقيقا لطموحات الشباب الواعد، موضحا ان الملتقى يسلط الضوء على مقومات نجاح المشاريع الرقمية في الاقتصاد المعرفي ويجمع بين مختلف أصحاب المصلحة من عشرات المبادرين الرقميين من الكويت ودول العالم تحت مظلة واحدة فضلا عن جهات حكومية وخاصة واستثمارية لجعل البلاد مركزا متميزا في الإبداع والابتكار.

وبين الشمري أن جائزة المعلوماتية سجلت اسمها في الترتيب الأول بين الجوائز التي تعمل في مجالها في عالمنا العربي وفي مقدمة أوائل المؤسسات غير الربحية بالعالم، لافتا الى ان سبب إنشائها يعود لدعم الشباب الكويتي والعربي والاهتمام بهم وتوجيههم التوجيه الصحيح تمشيا مع رؤية صاحب السمو الأمير وسمو رئيس الحرس الوطني الشيخ سالم العلي.

وعلى هامش حفل الافتتاح افتتح الشيخ محمد العبدالله معرض «سوق الأفكار» الذي ضم أكثر من 40 من المبادرين الرقميين العالميين وأصحاب مشاريع رقمية عالمية، استعرضوا فيه منتجاتهم وأفكارهم فضلا عن جلسات استشارية على هامش المعرض تقدم دراسات علمية متعددة ومتنوعة في مجال الاقتصاد المعرفي.

ومن جهتها اعربت رئيس مجلس امناء الجائزة الشيخة عايدة سالم العلي عن سعادتها بتنظيم المؤتمر الاول للمعلوماتية والذي يعتبر نقلة نوعية في مجال الأنشطة التي تنظمها الجائزة بحضور حشد كبير من الرواد في المجال المعلوماتي الرقمي سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

ولفتت إلى أن تنظيم المؤتمر تم خلال شهرين من قبل متطوعي الجائزة وهي مدة قياسية لتنظيم هذا النوع من المؤتمرات وما ذلك إلا دليل واضح على أن هناك شبابا في الكويت قادرون فعلا على القيام بالكثير من الأمور التي من شأنها أن نبرز اسم الكويت بين نظيراتها من الدول، لافتة إلى أن الهدف الرئيسي من تنظيم هذه المؤتمرات هو جعل الكويت مركزا عالميا للإبداع الرقمي واعدة بأن يكون المؤتمر المقبل اشمل وأوسع ليضم مختلف الأوجه المتعلقة بالموضوع.

جلسات الملتقى

إلى ذلك انطلقت جلسات الملتقى حيث حملت الأولى عنوان «الفرص المتاحة في الخدمات الرقمية» بمشاركة نخبة من الاختصاصيين والأكاديميين من الكويت والسعودية ومصر وكوريا الجنوبية وأدارها نائب رئيس جامعة الخليج لشؤون التخطيط والتطوير د.صلاح الشرهان.

وبحث المتحدثون خلال الجلسة الأولى الفرص المتاحة في الخدمات الرقمية داخل السوق المحلي والخليجي ومحاولة اكتشاف التجارب التي يمكن جلبها إلى البلاد من دول أخرى خصوصا أن الأسواق المحلية مازالت متعطشة للخدمات الرقمية مع تزايد إقبال الشباب بشكل خاص والمجتمع بشكل عام على استخدام الأدوات التكنولوجية للوصول إلى المعلومات، وأكدوا على أهمية الاستثمار البشري وإطلاق الإمكانات والمهارات الكامنة لدى الشباب من خلال إرشادهم مباشرة إلى المشاريع الرقمية ذات الجدوى الاقتصادية استنادا إلى تجارب عالمية في هذا المجال وتشجيعهم على روح الإبداع وتبادل الخبرات والأفكار وتفعيل شراكات ناجحة ومثمرة ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

واستعرض المتحدثون التجارب من دول مختلفة ولاسيما دول آسيوية متقدمة تكنولوجيا ما فتح المجال أمام الشباب الكويتي والمبادر المشارك في الملتقى لاكتشاف مشاريع رقمية تناسب طموحاتهم وأهوائهم وتكون مشروعا اقتصاديا مدرا للدخل يساهم في تقليص الفجوة الرقمية في البلاد ويشكل مشروعا مشغلا للكوادر البشرية المحلية.

وحملت الجلسة الثانية للملتقى عنوان «الفكرة الصحيحة أساس المشروع الرقمي الناجح» التي أدارها عضو اللجنة المنظمة للملتقى م.جاسم المطوع وتحدث فيها مبادرون وأصحاب مشاريع رقمية عن تجربتهم في إنشاء مشاريعهم وكيفية وصولهم إلى الفكرة الصحيحة فضلا عن عرضهم لتجربتهم وأهمية الفكرة الصحيحة للمشروع الرقمي كي يلاقي النجاح ويتحول إلى مشروع مدر للدخل.

وساهم استعراض التجارب المتنوعة في دول متقدمة وناشئة فضلا عن التجربة المحلية في المشاريع الرقمية في جلسة الملتقى الثانية في تقديم صورة أكثر وضوحا للمبادرين من الشباب الكويتي عن أهمية الفكرة الصحيحة للمشروع الرقمي الناجح والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الكويت للشباب المبادرين لتحويل أفكارهم ومبادراتهم إلى مشاريع على أرض الواقع.

واختتم اليوم الأول بورشة عمل متخصصة حملت عنوان «الدليل الإرشادي لإنشاء فكرة المشروع الرقمي الناجح» قدمها المدير التنفيذي لشركة «امباكت مينا» م.فرحان الكلالدة من الأردن وناقش أهم الخطوات والإجراءات لإنشاء مشروع رقمي ناجح استنادا إلى حاجات السوق المعلوماتي لدول المنطقة، ويستمر الملتقى حتى غدا بعقد جلستيه الثالثة بعنوان «أهمية الدعم والاستثمار للمشاريع الرقمية» والرابعة والأخيرة «التخطيط السليم والتنفيذ الناجح للمشاريع الرقمية».

العبدالله: الحكومة طلبت اعتماد ميزانية تعزيزية للتسليح لمدة 10 سنوات

ردا على استفسارات الصحافيين على هامش افتتاح المؤتمر عما يدور حول توجه الحكومة لإلغاء المجلس الأعلى للبترول قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمدالعبدالله: «حينما يصدر بيان رسمي من الحكومة بإمكانك ان تثبت هذا الكلام».

وبخصوص ما يدور حول طلب الحكومة 6,2 مليارات دينار من الاحتياطي العام لتسليح الجيش لمدة 10 سنوات في ظل الأوضاع الأمنية القائمة، أشار العبدالله إلى انه حينما تقوم الحكومة بذلك الطلب فعليها ان ترسل مشروع قانون إلى مجلس الأمة ليناقش في لجانه ومن ثم يعرض للتصويت في المجلس. وحول وجود توجه حكومي فعلي في هذا السياق قال:«تم ارسال مرسوم بقانون بطلب اعتماد ميزانية تعزيزية للتسليح لمدة عشر سنوات».

وعن آخر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لترشيد الانفاق بين العبدالله انها اجراءات كثيرة لا يمكن احصاؤها في رد دقيق، موضحا انها تبدأ بتخفيض الميزانيات في الجهات الحكومية بمقدار 20٪ و25٪، كما ان قضية الدعم موجود على طاولة المجلس الأعلى للتخطيط ومن ثم سيتم توجيها إلى مجلس الوزراء لتقديم التصور النهائي والذي نأمل الوصول إليه قبل نهاية العام الجاري أو مطلع العام المقبل بما لا يمس أصحاب الدخول المحدودة، لافتا الى انه في حال اقرار اعادة توزيع الدعومات لن تؤثر على اصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة وهي قاعدة رصدتها الحكومة ولن تحيد عنها.

وفي رده على سؤال بشأن اعتبار البعض للبديل الاستراتيجي متعثرا، قال «نأمل دوما ان نكون متفائلين فعلينا ان ننظر بإيجابية للأمور وان يخرج المشروع بشكل ايجابي»، موضحا ان توقيت أقرار القانون قال ان الامر بيد مجلس الأمة.

الأذينة: لم يصدر أي قرار بدمج جهات أخرى مع هيئة الاتصالات

قال رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات م.سالم الاذينة ان الهيئة تقوم حاليا بتجهيز كوادرها التخصصية الجديدة اضافة الى اعتزامها القيام بالإعلان في وقت لاحق عن حاجتها من الكوادر المتخصصة في الفترة المقبلة عبر وسائل الاعلام.

اما عن دمج اجهزة وكيانات اخرى في الهيئة قال الاذينة على هامش الملتقى العالمي للمعلوماتية انه لم يصدر اي قرار بهذا الشأن حتى الآن، متوقعا ان تباشر الهيئة عملها في شهر فبراير المقبل وذلك حسب الجدول الزمني الموضوع للهيئة.

اما بالنسبة لأسعار الانترنت وخدمات الاتصال اعتبر الاذينة ان الإجابة عن هذا السؤال تحتاج الى دراسة واسعة للسوق والأسعار في السوق وبناء عليها يتم تحديد الأسعار.

أكدت خلال مؤتمر صحافي أن قانون المعاقين شابه القصور.. وهناك تمييز ضد المرأة في الجنسية والإسكان والمشاركة في الحياة العامة

"رواسي" ناقشت التقرير السنوي للكويت حول حقوق المرأة وذوي الإعاقة

حمد العنزي

إيمانا بالعمل مع مؤسسات المجتمع المدني لمصلحة الوطن والمواطن، نظمت الرابطة الوطنية للأمن الأسري «رواسي» مؤتمرها الصحافي الأول لمناقشة التقرير السنوي للكويت لذوي الاعاقة، الموازي لتقرير الكويت المقدم للجنة المعنية بحقوق الانسان للأشخاص ذوي الاعاقة في مجلس حقوق الانسان الدولي التابع لهيئة الامم المتحدة 2015، وايضا التقرير السنوي المقدم من لجنة المرأة والخاص بحقوق المرأة الكويتية والموازي لتقرير اتفاقية «سيداو» للقضاء على التمييز ضد المرأة والمقدم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة 2015.

وتحدث خلال المؤتمر رئيس مجلس ادارة الرابطة الوطنية للأمن الأسري «رواسي» د. خديجة المحميد، وعضو لجنة قضايا المرأة في الرابطة الوطنية للأمن الأسري سعاد معرفي، وعضو لجنة الحقوق الاسرية في الرابطة الوطنية للامن الأسري د. مريم الشمري.

في البداية، قالت د. خديجة المحميد: انه وانطلاقا من المنهج الإسلامي ومن دستور الكويت بتوفير حياة كريمة لرعاياها فقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بالأشخاص ذوي الإعاقة رعاية وتعليما وتدريبا وقد ابتدأت خدماتها منذ الخمسينيات وتتابعت جهودها في هذا المجال بسن القوانين التي تخدم مصلحة تلك الشريحة، كما قامت الحكومة بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة بتاريخ 2013/8/22، وقدمت تقريرها الأول بتاريخ 2015/9/24.

واضافت المحميد: وإيمانا من الرابطة الوطنية للأمن الأسري «رواسي» بضرورة قيام الشراكة المؤثرة بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأممية، فإنها عملت على إعداد تقرير مواز لتقرير الكويت المقدم للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والذي سوف تتم مناقشته في عام 2016م، لتساهم في تقديم المعلومات التي من شأنها متابعة تنفيذ الاتفاقية والتوصيات الدولية لذوي الإعاقة، ولتعبر عن قلقها بخصوص الأوضاع التي تتناقض مع بنود الاتفاقية التي صادقت عليها وانضمت لها الدولة الطرف.

وأشارت الى ان التقرير يشمل كل ما توصل إليه فريق عمل رواسي من معلومات حسب الإمكانيات المتاحة والوقت وحجم التجاوب من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات المختصة بهذا الشأن، ومن خلال دراسة القانون الكويتي لسنة 2010 الخاص بذوي الإعاقة والمعمول به حاليا مع تسليط الضوء على مدى توأمه مع العهد الدولي في هذا الشأن، وانتهاء بذكر التوصيات التي خرج بها فريق العمل بالاستناد إلى ما سبق من دراسة ولنتائج الاستبيانات والمقابلات الشخصية.

وذكرت انه بدراسة قانون ذوي الإعاقة وجد أنه قد شاب القانون قصور عند مقارنته بالاتفاق الدولي لحقوق ذوي الإعاقة، وكذلك في التطبيق بعدم تفعيل بعض المواد على أرض الواقع، ما أوقع ضررا على هذه الشريحة، كما وقع خلل في بعض بنوده، ما يتطلب تعديلها، وسوف يناقش المؤتمر هذا الجانب بعرض المواد القانونية التي لم تتطابق والاتفاقية الدولية، والمواد الأخرى التي لم تفعل.

بدورها، تقدمت عضو لجنة الحقوق الاسرية في الرابطة الوطنية للامن الأسري د.مريم الشمري بتوضيح الجزئية من التقرير الذي خالف القانون الاتفاقية الدولية من حيث عدم التمييز كما جاء في المادة 3 والمادة 4 والمادة 7 بكفالة وتعزيز اعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الاساسية إعمالا تاما لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز، بينما قصر القانون تعامله على ذوي الإعاقة من الكويتيين وأبناء الكويتيات من غير الكويتيين.

وبينت الشمري ان المادة 5 ضمنت تمتع ذوي الإعاقة بحقوقهم المدنية والسياسة، وغفل النص عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشيرة الى ان القانون خلا من أي مواد تعزز أو تحث على إجراء البحوث والدراسات وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وايضا خلا من النص على مواد تركز على حقوق المرأة ذات الإعاقة كما جاء في مادة 6 من القانون الدولي، لافتة الى انه من خلال الاستبيان الذي قامت به الرابطة وجد أنه كان هناك اختلاف في التعامل مع المرأة ذات الإعاقة عن الرجل المعاق، ما يعرضها للضرر في بعض الأحيان، مضيفة ان القانون خلا أيضا من أي مادة تلزم الجهات الحكومية بتخصيص عدد من الدرجات لتعيين ذوي الإعاقة فيها.

من ناحيتها، اوضحت د. زينب المعراج انه ومن خلال تحريات فريق عمل «رواسي» لموضوع ذوي الإعاقة في الكويت لم يجد الفريق بحوثا أو دراسات عامة موثقة تبين حجم هذه الفئة أو مدى ما تعانيه من صعوبات في المجتمع الكويتي، وبما أن الحكومة الكويتية وقعت على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة فقد بينت مدى اهتمامها ورغبتها في إصلاح الأمور التي تحصل على أرض الواقع.

واوضحت المعراج: أنجزنا دراستين إحداهما نوعية والأخرى كمية للاطلاع على وضع بعض الأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت.

وقالت عضو لجنة قضايا المرأة في الرابطة الوطنية للأمن الأسري سعاد معرفي إن لجنة المرأة في الرابطة الوطنية للامن الاسري تطالب بعدة تعديلات في القوانين والإجراءات المتبعة حاليا بما يتفق مع مواد الدستور الكويتي واتفاقية القضاء على التمييز غير المنصف للمرأة، موضحة أهم 4 قضايا تخص اشكال التمييز ضد المرأة الكويتية، منها الجنسية على الرغم من أن الدستور الكويتي لم يميز المواطنة، وبالمقابل فإن المادة 3 من القانون تعطي المرأة الكويتية الحق في منح جنسيتها لمولودها إذا كان مجهول الأب أو لم يثبت نسبه لأبيه، غير أن المنح يخضع أيضا لتقدير وزير الداخلية، وكذلك أبناء المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي على الرغم من ان أبناء المواطنة الكويتية إلا أنهم لا يتمتعون بأي مزايا عن بقية الأجانب، بالاضافة الى التمييز ضد المرأة في الإسكان ومشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار.

د.خديجة المحميد وسعاد معرفي ود.زينب المعراج ود.مريم الشمري خلال المؤتمر الصحافي (أنور الكندري)